نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي: من التقارب إلى المنافسة؟

ستيفانو ماريا توريللي*

ملخص

يحلل هذا البحث من منظور مقارن خصائص «حزب العدالة والتنمية» (AKP) التركي، و«حزب حركة النهضة» التونسي. يستعرض هذا التحليل ما حدث مؤخرا من إصلاحات في الحزب الإسلامي التونسي بعد سقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وصعوده كقوة سياسية رائدة في تونس بعد حصوله على 89 مقعدا من أصل 217 مقعدا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي أجريت في أكتوبر 2011. يهدف هذا البحث إلى إثبات أن ما يسمى بـ"النموذج التركي" – الذي يقترحه عديد من الباحثين والمحللين باعتباره نموذجا يمكن أن تحتذي به تونس والدول الأخرى في المنطقة التي لحقها تغيير في نظمها الحاكمة– ليس بالنموذج القابل للتكرار بسهولة في سياق مرحلة ما بعد الربيع العربي. هناك ثلاثة أسباب رئيسة على عدة مستويات تفسر إمكانية عقد مقارنة بين الحالة التونسية والنموذج التركي. أولا: على المستوى الهيكلي، فإن الطبيعة العلمانية للسياق المؤسسي التونسي تبدو هي الأقرب إلى حالة تركيا، وخاصة بالمقارنة مع باقي الدول العربية. ثانيا: لدى كل من البلدين نظام اقتصادي قوي بما فيه الكفاية لتوفير مستوى معين من الاستقرار السياسي والمؤسسي، برغم أن الأزمة التونسية في مرحلة ما بعد الثورة. وأخيرا: فإن تونس– مثلها مثل تركيا– لديها حزب إسلامي معتدل يطمح لأن يكون جهة رائدة في عملية التحول الديموقراطي. إذا كان صحيحا أن تونس هي أكثر حالة في العالم العربي مماثلة لحالة تركيا، فإن هذه المقارنة تكتسب أهمية أكبر. ويترتب على ذلك أنه إذا كان لا يمكن لنموذج حزب العدالة والتنمية أن يتكرر في تونس، فسيكون من المنطقي أن نفترض أنه لن يكون بإمكان أي دولة عربية أخرى أن تسير على الدرب التركي.

يركز هذا التحليل على نموذجَيّ الإسلام السياسي اللذين ظهرا وتطورا في كل من تركيا وتونس، وينطلق من افتراض أن حزب حركة النهضة لا يزال في مرحلة التحول و"المأسسة"، بينما حزب العدالة والتنمية قد صار حزبا كامل البناء، ووصل نضجه السياسي إلى الذروة. في هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن هذا البحث يقدم إطارًا نظريًّا تمهيديًّا لفهم كيف يمكن أن يتطور حزب حركة النهضة في السياق التونسي الجديد. من الصعب المقارنة بين حزب حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية، حيث إن الأول يبدو أكثر تشابها مع التجارب السابقة للإسلام السياسي التركي (حتى تجربة حكومة حزب الرفاه في الفترة 1996–1997) أكثر من حزب العدالة والتنمية ذاته. إلا أن هناك إلى حد ما قواعد بنيوية للمقارنة؛ حيث كثر الحديث في تونس عن «النموذج التركي» منذ

* ستيفانو ماريا توريللي، "لا سبيانزا" جامعة روما، والمركز الإيطالي لدراسة الإسلام السياسي (CISIP)

sm.torelli@virgilio.it

أن تم إضفاء الصفة القانونية على حزب حركة النهضة، بل وزاد الحديث أكثر بعد نجاح الحزب في الانتخابات. وبالتالي، فمن المهم أن نأخذ بالاعتبار التصريحات الرسمية والخطاب التقليدي للحزب التونسي الإسلامي، وفي نفس الوقت يجب الاهتمام بالبراجماتية التي تدفع حزب حركة النهضة للتكيف مع المشهد السياسي في مرحلة ما بعد بن علي.

من المستحيل دراسة وتحليل تطور الأحزاب الإسلامية التي تعمل الآن في تركيا وتونس دون الأخذ بالاعتبار خلفياتها التاريخية والثقافية التي تؤثر في تشكيل نموذجها الأيديولوجي للمرجعية.

يدرس هذا البحث الحالتين التونسية والتركية ومقارنتهما على ثلاثة مستويات. أولا، توضع كل السياقات التاريخية والبنيوية للبلدين في الاعتبار، وكذلك العلاقة بين الإسلام والدولة. ثانيا، تحليل نموذجيّ الإسلام السياسي اللذين تطورا في تونس وتركيا، مع ملاحظة أن أي طريقة معينة تستخدم لتفسير ثقافة أو دين معين تكون محددة بالنظام الاجتماعي السياسي. وأخيرا، تتم مقارنة الرؤيتين المختلفتين اللتين يقدمهما حزب حركة النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في تركيا للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. بعد هذا التحليل، يوضح البحث أن النموذجين لا يمكن أن يتشابها. بل على العكس، يمكن اعتبارهما متنافسين. في الواقع، يمكن النظر إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره جهة تحاول توسيع نفوذها في السياق الجديد في أعقاب الربيع العربي وليس باعتباره نموذجا لعمليات التحول الديموقراطي به. في نفس الوقت، يمكن النظر إلى حزب حركة النهضة على أنه نموذج بديل عن حزب العدالة والتنمية بالنسبة للدول العربية، لا سيما في دول شمال أفريقيا.

تركيا وتونس: تاريخان مختلفان

من المستحيل دراسة وتحليل تطور الأحزاب الإسلامية التي تعمل الآن في تركيا وتونس دون الأخذ بالاعتبار خلفياتها التاريخية والثقافية التي تؤثر في تشكيل نموذجها الأيديولوجي للمرجعية. من وجهة النظر التاريخية، فإن الفارق الأساسي الذي يمكن اقتفاء أثره في تطور هذين البلدين له علاقة بتجربة الاستعمار الأوروبي. ففي حين، لم تتعرض الدولة التركية الحالية –وريثة الامبراطورية العثمانية– لأي نوع من أنواع السيطرة الأجنبية المباشرة، فإن تونس لم تنل استقلالها إلا في 1956 – بعد أن كانت واقعة تحت الاستعمار الفرنسي منذ 1881– وقبل ذلك، كانت تخضع لسيطرة العثمانيين أنفسهم. كان لا بد أن يكون هناك تأثير لهذه الخلفية التاريخية على الحركات السياسية الوطنية التي تطورت في تونس، مما أدى إلى شعور قوي واضح بمعاداة الغرب، وهو ما كان ينطبق بصفة خاصة على الحركات الإسلامية. كانت عملية تحديث وتغريب الدولة التي قام بها

بورقيبة بعد وصوله الى السلطة، يُنظر إليها على أنها مفروضة من الخارج. كما أن الأحزاب الإسلامية أشارت بالتحديد إلى تأثير الغرب باعتباره السبب الرئيسي في التدهور المفترض في المجتمع التونسي ونموذج قيمه العربية الإسلامية.

إذا ما نظرنا إلى فرض النموذج العلماني على المؤسسات السياسية والقانونية، سنجد أن تركيا وتونس اتبعتا مسارا مماثلا. فتركيا منذ قيام الدولة القومية الحديثة بها، تسارعت فيها عملية التغريب، وتطورت بطريقة مختلفة بالمقارنة مع الدول القومية التي قامت في العالم العربي بعد التحرر من الاستعمار. كان استيعاب قيم مثل العلمانية والعلمنة والدور المركزي للفرد في المجتمع قد تخلل كافة المؤسسات والحركات السياسية في تركيا، ليس أقلها تلك التي كانت ذات صبغة دينية. كانت العلاقة بين الدين والدولة في تركيا تديرها مؤسسات أنشئت لمراقبة جميع الأنشطة المتعلقة بالإسلام، بما يقصي الناحية الدينية من الثقافة التركية ويحيلها إلى المجال الخاص. وبالمثل، أدى التغيير الذي قاده الحبيب بورقيبة- فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والإسلام- إلى الفصل الواضح بين الإسلام والمؤسسات. فمثلا، في 1956، أصدر بورقيبة قانون الأحوال الشخصية التونسي، ووضع مجموعة من الأحكام القانونية الحديثة على الطراز الغربي والتي تنظم قانون الأسرة بطريقة، لم يسبق لها مثيل في العالم العربي والإسلامي. بتطبيق قانون الأحوال الشخصية التونسي، تم منح المرأة الحق في الحصول على الطلاق، في حين تم حظر تعدد الزوجات، والحق المطلق للرجل في الطلاق.

كانت العلاقة بين الدين والدولة في تركيا تديرها مؤسسات أنشئت لمراقبة جميع الأنشطة المتعلقة بالإسلام، بما يقصي الناحية الدينية من الثقافة التركية ويحيلها إلى المجال الخاص.

من نواح عديدة، أصبح قانون الأحوال الشخصية التونسي رمزا لمحاولة بورقيبة دفع تونس لتكون بلدا في طليعة التحديث والإصلاحات العلمانية في العالم الإسلامي.[1] لكن، على الرغم من بعض أوجه الشبه بين النموذجين العلمانيين التونسي والتركي، إلا أن هناك اختلافات مهمة جديرة بالملاحظة. باستخدام طريقة التمييز التي استخدمها أحمد كورو في دراساته عن العلمانية، يمكننا القول بأن تونس اعتمدت نوعا من العلمانية صار تدريجيا أشبه بـ«العلمانية السلبية»، بينما تركيا من جهة أخرى تعد مثالا لـ«العلمانية المؤكدة».[2] تنص المادة الأولى من الدستور التونسي على

(1) انظر:
Mounira M. Charrad, "From Nationalism to Feminism. Family Law in Tunisia", Kathryn M. Yount and Hoda Rashad (eds.), Family in the Middle East. Ideational Change in Egypt, Iran and Tunisia (New York: Routledge, 2008), pp. 118-119.

(2) Ahmet T. Kuru, "Changing Perspectives on Islamism and Secularism in Turkey: the Gülen Movement and the AK Party", Muslim World in Transition: Contributions of the Gülen Movement, Conference Proceedings (London: Leeds Metropolitan University Press, 2007), pp. 140-151.

أن «تونس دولة حرة مستقلة وذات سيادة: الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها». ومن ثم، أكد الميثاق الدستوري على الطابع الإسلامي للبلاد، بينما لم يذكر الدستور التركي الإسلام قط وإنما اكتفى في «المادة 10» بالنص على أن «كل المواطنين أمام القانون سواء دون أي تمييز، بصرف النظر عن اللغة أو العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد السياسى أو الديني أو الطائفي أو أى اعتبارات من هذا القبيل». كذلك في تونس، خصوصا خلال السنوات الأولى من نظام بن علي في أواخر الثمانينيات وبعدها في أواخر العقد الماضي،[1] روجت الدولة للقيم الإسلامية واستخدمت الخطاب الإسلامي– وإن كان لمنفعتها الخاصة– باعتباره عنصرا لتعزيز شرعية النظام،[2] في حين أن قادة الدولة التركية لم يلجأوا أبدا إلى استخدام الإسلام لأغراض إضفاء الشرعية على الحكم.

لقد وجدت الحركات والأحزاب التي تستلهم قيم الإسلام في تركيا منذ خمسينيات القرن العشرين،[3] لكنها لم تتواجد على نطاق عام واسع وفقا للأيديولوجية الكمالية التي قام على أساسها الدستور التركي. ورغم أن تاريخ تركيا شهد فترات من التوتر بين المؤسسات والأحزاب أو الحركات السياسية الدينية، إلا أن التحرر المتدرج للبلد، وخصوصا بعد الحكومة التي قادها تورغوت أوزال، سمح تدريجيا لكل الجهات الفاعلة اجتماعيا بأن تصير جزءا من المشهد السياسي.[4] بالتالي، كانت الحركات الدينية من بين الكيانات السياسية الجديدة التي تمكنت من الاستفادة من مناخ الانفتاح الذي اتسم به المجتمع المدني منذئذ. كانت عملية الانفتاح التدريجي هذه – على مدى العقود الأخيرة – هي ما أتاح الفرصة لأن يصبح وجود أحزاب إسلامية الصبغة بالمجال العام أمرا ذا أهمية متزايدة، وبلغ ذروته مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكومة منذ 2002.

لم تشهد تونس مسارا مماثلا من الانفتاح السياسي والاجتماعي إلا بعد سقوط بن علي في يناير 2011. كانت تونس بعد استقلالها، قد استمرت في قمع أي شكل من أشكال المعارضة الداخلية لنظامي كل من الحبيب بورقيبة وبن علي. وبرغم أنه كانت هناك بعض تنازلات مؤقتة للإسلاميين، لا سيما خلال السنتين الأوليين من عهد بن علي،[5]

(1) كما يشهد بذلك – مثلا– تدشين المؤسسة الإعلامية الأولى المسماة «راديو الزيتونة»، في 2007. للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لعودة ظهور الإسلام في خطاب النظام التونسي أواخر العقد السابق؛ انظر أيضا:
Rikke H. Haugbølle and Francesco Cavatorta, "'Vive la grande famille des medias tunisiens': Media reform, authoritarian resilience and societal responses in Tunisia", The Journal of North African Studies, Vol. 16, No. 3 (2011), pp.1-16.

(2) Emma C. Murphy, Economic and Political Change in Tunisia: From Bourguiba to Ben Ali (London: Macmillan Press Ltd, 1999), p. 174.

(3) الإشارة هنا إلى ظهور نظام متعدد الأحزاب بعد سنوات من حكم الحزب الواحد بقيادة «حزب الشعب الجمهوري»، الذي أسسه مصطفي كمال.

(4) انظر:
Sedat Laçiner, "Özalism (Neo-Ottomanism): an Alternative in Turkish Foreign Policy?", Journal of Administrative Sciences, Vol. 1, No. 1-2 (2003-2004).

(5) في عام 1987، عندما تولى بن على الحكم، وعد بإدراج حركة الاتجاه الإسلامي، التي انبثق عنها حزب حركة النهضة، وجميع الأحزاب السياسية في تونس باعتبارها جزءا

إلا أن الكيانات الدينية كانت دائما ما تُمنع من التدخل في الحياة العامة، ليس هذا فقط وإنما أيضا- مثلما كان يحدث في تركيا حتى تسعينيات القرن العشرين- كانت الدولة تقوم بقمعها بشكل ممنهج. كانت هذه الاستراتيجية السياسية جزء من طبيعة النظام الاستبدادي الذي لا يريد ظهور أي معارضة، خاصة من الإسلاميين. كان الإرث الاستعماري- الذي أدى إلى إقامة نظام علماني نسبيا- مع الخوف من أن أي حركة إسلامية سياسية قد تحظى بإجماع شعبي واسع النطاق، يجبر النظام على العمل من أجل التخلص من هذا التهديد المحتمل لشرعيته.[1] لتحقيق هذا، استخدم زين العابدين بن علي، من تسعينيات القرن العشرين فصاعدا، خطابا يهدف لاتهام حزب حركة النهضة بالتآمر ضد الدولة بهدف إنشاء نظام إسلامي على غرار النظام الإيراني. بناء على ذلك، ألقى القبض على على أعضاء حزب حركة النهضة، ثم أجبروا على إقصاء أنفسهم من الحياة التونسية السياسية والاجتماعية، كما يتضح من النفي الاختياري إلى لندن الذي اتخذه زعيمهم راشد الغنوشي في مايو 1989.[2] هكذا، أصبح حزب حركة النهضة قوة سياسية معادية للنظام بسبب القمع الحكومي، وكرد فعل على النظام الذي لم يسمح بوجوده أو بممارسته لأنشطته.

رغم أن تاريخ تركيا شهد فترات من التوتر بين المؤسسات والأحزاب أو الحركات السياسية الدينية، إلا أن التحرر المتدرج للبلد، وخصوصا بعد الحكومة التي قادها تورغوت أوزال، سمح تدريجيا لكل الجهات الفاعلة اجتماعيا بأن تصير جزءا من المشهد السياسي.

إن اختلاف المسار التاريخي الذي ميز التطور السياسي في كل من تركيا وتونس هو في الواقع الأساس وراء الطرق المختلفة لفهم وتفسير الإسلام في كلا البلدين. يظل هذا الاعتبار قائما سواء عند النظر في التداخل بين الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي في المجال الخاص، أو عند دراسة الحركات التي تندرج ضمن فئة الإسلام السياسي.

مقارنة النموذجين الإسلاميين

بافتراض أن الإسلام، بوصفه ظاهرة ثقافية وسياسية، يكون في حوار دائم مع البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به،[3] يمكننا

من عملية أوسع لإرساء الديموقراطية. إلا أن شهر العسل بين الإسلام السياسي والنظام كان قصيرا، قبل النجاح الجزئي للإسلاميين في انتخابات عام 1989 (17٪ من الأصوات حصل عليها مرشحون إسلاميون، خاضوا الانتخابات كمستقلين)، والذي أقنع الرئيس التونسي السابق بالعودة لقمع الحركة عن طريق تنفيذ اعتقالات واسعة للإسلاميين في الفترة بين عامي 1991، و1993. للإطلاع على المزيد عن هذا الموضوع؛ انظر:
Mohamed E. Hamdi, The Politicisation of Islam: A Case Study of Tunisia (Boulder: Westview Press, 1998), pp. 61-74.

(1) وفقا للتقديرات التي وضعتها منظمة العفو الدولية، تعرض أكثر من 9 آلاف من أعضاء أو أنصار حزب حركة النهضة للاعتقال أو التعذيب بين 1990، و1992.

(2) انظر:
Azzam S .Tamimi ,*Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 71.

(3) انظر أيضا:

بسهولة التعرف على العناصر التي تميز هذين الشكلين من «تصور الإسلام» اللذين تطورا في تركيا وتونس. من خلال هذا التحليل الأولي فقط، يمكننا فهم خصائص حزب العدالة والتنمية وحزب حركة النهضة. وهنا، لا يعتبر الإسلام عنصرا من عناصر الحياة الخاصة للمواطنين. وإنما يكون تركيز التحليل على المظاهر السياسية للإسلام التي ظهرت في تركيا وتونس، حيث من المحتمل أن يكون هذا الشكل من الإسلام قادرا على التأثير على الحياة العامة والمؤسسات.

نجح الإسلام السياسي في تركيا تاريخيا في تشكيل شخصية فريدة من نوعها، وإن كان ذلك من خلال عملية تحول داخلي.

كما ذكرنا آنفا، نجح الإسلام السياسي في تركيا تاريخيا في تشكيل شخصية فريدة من نوعها، وإن كان ذلك من خلال عملية تحول داخلي. والنتيجة هي توليفة بين السياق الذي نشط فيه الإسلام السياسي وبين قيم الثقافة الإسلامية. من السبعينيات وما بعدها، ويعود هذا أساسا لشخصية نجم الدين أربكان، حيث بدأ الإسلام السياسي في تركيا بتنظيم نفسه ليصير أكثر تنظيما في أسلوب تعامله مع المجال العام،[1] في حين أنه في السابق كان يعمل من خلال دعم أحزاب وحركات يمين الوسط المحافظ.[2] حتى في هذه المرحلة المبكرة من مراحل تشكيل الفكر السياسي الإسلامي التركي، يمكننا تحديد عوامل جعلته فريدا من نوعه مقارنة بالعالم العربي والإسلامي. فمثلا، فإن ما يسمى «النظام الوطني»، وهو الأيديولوجية التي قام عليها «حزب النظام الوطني» والذي أنشأه أربكان، كان يتضمن إشارات واضحة للقومية التركية،[3] كما أن حزب النظام الوطني ذاته كان يتطلع لأن يكون جزءا من الصراع من أجل السلطة في تركيا، معترفا صراحة بشرعية وسيادة مؤسساتها. لا يعني هذا أن الحزب بزعامة أربكان لم يكن يتسم بأيديولوجية إسلامية ومعادية للغرب أكثر من حزب العدالة والتنمية، لكنه يشير بكل بساطة إلى أنه ظل واضعا نفسه ضمن إطار سياق مؤسساتي قومي معترف به.

في المقابل، فإن الرسالة السياسية لراشد الغنوشي زعيم حزب حركة النهضة كانت متناقضة تناقضا حادا مع النظام التونسي منذ

(1) أسس نجم الدين أربكان أول حزب سياسي إسلامي «حزب النظام الوطني». كانت هذه الحركة تحاكي مواقف الجماعات الإسلامية التي تعمل في البلاد منذ الخمسينيات: إن كلمة «النظام» الواردة في اسم الحزب في حد ذاتها كانت تستخدم للتأكيد على الرغبة في إقامة معايير سياسية واجتماعية جديدة تكون أكثر احتراما للقيم الإسلامية.

M. Hakan Yavuz, “Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus”, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 24, No. 2 (October 2004), pp. 213-232.

(2) انظر أيضا:

Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam in Turkey (Santa Monica: Rand Corporation, 2008), pp. 36-37.

(3) لمزيد من النقاش حول فكر «النظام الوطني» انظر:

Fulya Atacan, “Explaining Religious Politics at the Crossroad: AKP-SP”, Turkish Studies, Vol. 6, No. 2 (June 2005), pp. 187-199.

بدايتها. مع تأسيس حركة الإتجاه الإسلامي في 1981، أنشأ الإسلام السياسي في تونس حركة ترغب في وضع حد فاصل واضح مع السياق المؤسسي الذي تعمل فيه. أدي هذا إلى التحديد الفوري لهويتها على أنها جهة فعالة في معاداة النظام إلى حد ما، حيث رفضت حركة الاتجاه الإسلامي ليس فقط الاعتراف بشرعية النظام القائم، ولكن أيضا بالنظام المؤسسي التونسي نفسه، والذي كان ينظر إليه على أنه مؤامرة شنتها القوي الإستعمارية الغربية في الخارج.[1] هكذا قدمت حركة الاتجاه الإسلامي نفسها كعنصر فاعل معاد للنظام في علاقاتها بكل من سياقها الوطني والنظام الدولي، بما يعزز الحاجة إلى إعادة تأسيس الإسلام بوصفه عاملا مهيمنا في المجتمع التونسي باعتباره بديلا واضحا لنوع الدولة التي أنشأها بورقيبة. وهذا يتناقض تناقضا حادا مع الحركة الإسلامية التركية. فحتى عندما كانت الحركات والأحزاب الإسلامية التركية السابقة لحزب العدالة والتنمية تعبر عن معارضتها للسياسات التي تنفذها الحكومات المتعاقبة، إلا أنها لم تشكك أبدا في شرعية هذه الحكومات أو الدولة. تعود أصول هذا الفارق بين الإسلام السياسي التركي والتونسي تحديدا إلى السمات التاريخية والبنيوية المذكورة أعلاه. إن الإجراءات القمعية التي تعرض لها الإسلام في تونس، وعدم وجود مساحة للحوار والترابط والعلاقة المتبادلة للمعارضة الإسلامية مع النظام التونسي هما في الواقع عاملين من العوامل التي تفسر الطبيعة المتنوعة لحركة الإتجاه الإسلامي، ومن ثم حزب حركة النهضة[2]. بناء على هذا، أدى تمزق الحزب الإسلامي التونسي عن بيئته المؤسسية إلى اختفاء الحركة ليس فقط في المشهد السياسي والعام، وإنما أيضا من الحياة الاجتماعية والخاصة للبلاد بعد هذا القمع المستمر. حدد حزب حركة النهضة جذور المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس على أنها تكمن في القيم الثقافية التي يفرضها الغرب وفرنسا بشكل خاص. هذا الافتراض هو سمة مميزة لجميع الحركات الإسلامية التي ظهرت خلال القرن العشرين في البلاد العربية بشمال أفريقيا في معارضة مفتوحة لتأثير القيم الأوروبية والنماذج المؤسسية. تدعو الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا للعودة إلى القيم الإسلامية الأساسية وإلى أصول الثقافة العربية الإسلامية. ومن المثير للاهتمام أن هذا العناصر غير موجودة في الحركة الإسلامية التركية المعاصرة. يمكن أن يعزى هذا الفارق إلى التجربة التاريخية لدول مثل تونس مصر، حيث اتهمت الأحزاب الإسلامية عملية التغريب التي بدأت خلال الفترة الاستعمارية بأنها

(1) Hamdi, The Politicisation of Islam, p. 42.

(2) في عام 1988، غيرت حركة الاتجاه الإسلامي اسمها إلى حركة النهضة، منذ صدور القانون الانتخابي الجديد في أبريل 1988، والذي يحظر أي إشارة صريحة من أي حزب سياسي إلى الدين. ومع ذلك، ظل مضمون رسالة النهضة كما هو لم يتغير مقارنة بمضمون رسالة حركة الاتجاه الإسلامي. انظر:
Hamdi, The Politicisation of Islam, pp. 66-67.

العامل الرئيس وراء تراجع وأزمة هذه البلاد في النصف الثاني من القرن الماضي. في نفس الوقت، فإن رسالة حركة الاتجاه الإسلامي أولا وحزب حركة النهضة لاحقا، كما يتضح من بيان تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي (1981)، والنظام الأساسي لحزب حركة النهضة (1988)، لم تكن موجهة إلى تونس وحدها. إن الإشارة إلى اللغة العربية والهوية العربية الإسلامية تتطلب امتدادا طبيعيا تقريبا لإحياء المثل العليا التي تبناها راشد الغنوشي للمجتمع الإسلامي بأسره، خصوصا في بلاد المغرب العربي، والتي يجمعها تاريخ مشترك من الاحتلال الاستعماري و«التسلل الثقافي» من الغرب. بهذا المعنى، يختلف النطاق الشامل للرسالة السياسية لحزب حركة النهضة عنها في تركيا، حيث إن حزب العدالة والتنمية وما سبقه لا يخاطب إلا جمهوره الوطني.

من الضروري في هذه المرحلة أن نلاحظ أن حزب حركة النهضة يمر حاليا بمرحلة من التحول بسبب السياق المؤسسي الجديد الذي يعمل فيه. إذا ما أردنا عقد مقارنة له مع الإسلام السياسي التركي، فإن حزب حركة النهضة في المرحلة الراهنة في وضع مشابه لذلك الذي مرت به الأحزاب الإسلامية التركية في الثمانينات وحتى 1997، وهي الفترة التي أعطيت فيها الفرصة تدريجيا للإسلام السياسي التركي للمشاركة في المجال السياسي من خلال الاستفادة من سياق الليبرالية الجديدة والمرحلة الأولى للحكم الفعلي لحزب إسلامي. مثلت تلك اللحظة بداية لحقبة جديدة من التحول الداخلي للإسلام السياسي في تركيا، وهي المرحلة التي بالكاد وصلت مرحلتها الجنينية في تونس.

منذ نشأة الجمهورية الكمالية، شرعت تركيا بالمضي في مسار أدي بها للابتعاد عن الأسس الثقافية والأيديولوجية التي يبدو أن حزب حركة النهضة ما زال يريد الاحتفاظ بها.(1) من ثم فإن تطور الإسلام السياسي في كل من تركيا وتونس يتحرك في مسارات مختلفة، وينتج رؤيتين مختلفتين. تبعا للرؤية البنيوية للعلوم السياسية، يمكننا القول بأنه النموذج الإسلامي التركي كان قادرا على التكيف مع السياق الذي يعمل به، مستخدما «مساحات الفرصة» التي اكتسبها تدريجيا.(2) عندما نضع هذا بالاعتبار، سنستطيع أن نفهم بعض الخصائص الفريدة للإسلام السياسي في تركيا، والتي تم تطويرها بعناية– في صياغتها لهويته– لكيلا تتجاوز حدود رمزية معينة من شأنها أن تمس بوجودها في حد ذاته وتطورها الاجتماعي والسياسي. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأحزاب الإسلامية التركية كانت أمامها الفرصة للتحرك بحرية معقولة داخل الإطار المؤسسي الوطني، في حين أن مستوى القمع الذي عانى منه حزب حركة النهضة في الثمانينيات وفي

(1) فلنأخذ بالاعتبار مثلا الإشارة إلى اللغة العربية التي تخلي عنها مصطفى كمال بعد تأسيس الجمهورية التركية.

(2) انظر أيضا:
Eran Tatari, "Islamic Social and Political Movements in Turkey", The American Journal of Islamic Social Sciences, Vol. 24, No. 2 (2007), pp. 94-106.

بدايات التسعينيات كان أعلى من أن يسمح له بالقيام بأي نشاط سياسي أو اجتماعي. لهذا السبب، لا يمكن مقارنة الإسلام السياسي في تونس بالإسلام السياسي الذي تطور في تركيا من حيث القدرة على التكيف مع البيئة، لأن السياق التونسي حرمه من أي نوع من أنواع التفاعل مع المؤسسات القائمة، بل ومع المجتمع نفسه.

نتيجة لذلك، وضع حزب حركة النهضة سياسة محددة للمناداة بانفراج مؤسسي واضح، وهو ما يختلف عن الإسلام السياسي بتركيا والذي نظم نفسه بمحاذاة نظامه المرجعي المؤسسي. في الأساس، ونظرا للتكوين المختلف للإسلام السياسي في تركيا مقارنة مع النموذج الذي يمثله الإخوان المسلمون، خاصة حزب حركة النهضة، انتهت المنظمتان إلى أن يكون لهما خصائص مختلفة فيما يتعلق بتطوير برامجهما السياسية، وجمهور المؤيدين اللتان تخاطبانه، ورؤيتهما للدولة، والسياسات الاقتصادية التي تتبنيانها، وأخيرا وليس آخرا، الأهداف والطبيعة التي تجسدانها. إن حزب العدالة والتنمية نموذج لحزب سياسي محافظ ذو بنية واضحة وبرنامج للحكومة، بينما حزب حركة النهضة لا يزال يتأرجح بين كونه حركة اجتماعية وكونه حزبا سياسيا، ويتصرف كجهة تتعامل مع المجتمع وليس باعتباره طرفا في عالم المؤسسات. صحيح أن حزب حركة النهضة قد اكتسب خصائص جديدة في مرحلته الجديدة فيما بعد 2011، إلا أنه لا يزال عليه التعامل مع الجهاز الإداري للدولة، ويجب عليه التغلب على تناقضاته الداخلية: كونها حركة كانت طوال كل فترة نشاطها تقريبا تطور في أيديولوجية مختلفة، عما يبدو أنها تدعو إليه.

إن حزب العدالة والتنمية نموذج لحزب سياسي محافظ ذو بنية واضحة وبرنامج للحكومة، بينما حزب حركة النهضة لا يزال يتأرجح بين كونه حركة اجتماعية وكونه حزبا سياسيا، ويتصرف كجهة تتعامل مع المجتمع وليس باعتباره طرفا في عالم المؤسسات.

في هذا الصدد، ينبغي التركيز على أن مؤسس حزب حركة النهضة كان غائبا عن تونس لأكثر من 20 عاما، ولم يكن قادرا على العمل بشكل مباشر مع المشهد السياسي في البلاد حتى عودته من المنفى. هذا العامل بالإضافة إلى أن الغنوشي تلقى تعليمه في العقود السابقة،[1] يعني أن الغنوشي قدم نفسه على أنه ناشط مفكر وليس باعتباره زعيما سياسيا، على غرار غيره من المفكرين الإسلاميين المعاصرين مثل حسن البنا وسيد قطب. كان هذان الشخصان يعتبران نفسيهما مصلحين اجتماعيين للسياقات السياسية والمؤسسية التي يعملان بها من خلال النضال على المستوى الشعبي، بدلا من أن يكون لديهما برنامج سياسي مخطط له ومناسب

(1) للإطلاع على إعادة الغنوشي لبناء تعليمه الإيديولوجي والسياسي. انظر:
Tamimi, Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism , pp. 3-62.

تم إنشاء حزب العدالة والتنمية ليكون حزبا حقيقيا قادرا على تقديم مقترحات سياسية في أكثر القضايا أهمية على جدول الأعمال السياسي.

لممارسة السلطة. تتمثل في حزب حركة النهضة خصائص حركة إسلامية تتخذ خطوة في طريقها لأن تكون حزبا منظما مع كل التناقضات التي تأتي معها. في المقابل، تم إنشاء حزب العدالة والتنمية ليكون حزبا حقيقيا قادرا على تقديم مقترحات سياسية في أكثر القضايا أهمية على جدول الأعمال السياسي. إن كل من رجب طيب أردوغان وعبد الله جول لديهما تاريخ من النضال في أحزاب بقيادة أربكان، إلا أن عملية التطوير والتكيف مع البيئة التركية كانت سببا في دفعهما للترويج لفكرة سياسية أخرى. بهذه الطريقة نأيا بنفسيهما عن حركة الإسلام السياسي التقليدية باتخاذ موقف أكثر اعتدالا، وتقديم برامج أكثر ملائمة للواقع المؤسسي بتركيا الحديثة.[1] وبالتالي، من الممكن أن نفهم سمة أخرى من سمات الإسلام السياسي في تركيا: التركيز على البعد الفردي وليس على المجتمع، والاستفادة من الفرص الناشئة عن إصلاحات تحرير السوق. بينما لم تتنه بعد عملية الانفتاح الاجتماعي الاقتصادي في تونس. وبالتالي، فإن الإسلام السياسي في تونس لا يزال عليه أن يضع تصورا فرديا، مما يعرضه لخطر أن يظل مرتكزا على مفهوم أساسي آخر في الخطاب الإسلامي التقليدي -ألا وهو مفهوم الأمة- حتى وإن كانت هناك أشكال جديدة من المعاني المرتبطة بالإسلام تظهر ولا تعتمد على وجود علاقة فردية مع الإسلام.[2] التغيير الذي يقترحه الإسلام التركي هو في الواقع ذو شأن، ويجعل منه نموذجا معينا في الإسلام يكون فيه «... أشكال جديدة من النزعة الفردية من الجهات الفاعلة الإسلامية تحل محل (الطائفية) الإسلامية»،[3] مع كل ما يترتب على هذه الطريقة المختلفة في العيش، وما سينتج عن علاقتها مع الدين من وجهة النظر السياسية والاقتصادية.

تظهر كل هذه العوامل التي تمت مناقشتها أعلاه تفرد حزب العدالة والتنمية، وما يبدو أنه استحالة تكرار استنساخ هذا النوع من الأحزاب خارج حدود تركيا، ما لم يكن هنك تغيرا هيكليا قويا ليس فقط بداخل حركات الإسلام السياسي، وإنما أيضا في الديناميات

(1) في عام 1998، قامت المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، والذي تولى رئاسة الحكومة التركية في الفترة بين عامي 1996 و1997. في هذه اللحظة التاريخية، أدرك الحزب حاجته إلى التغيير. أسس الجيل الأكبر سنا -والذي لا يزال مرتكزا على فكرة الإسلام السياسي المحافظة للغاية- (حزب السعادة) بزعامة أربكان، بينما قام الجيل الأصغر سنا والمكون ممن يدعون بالحداثيين بزعامة أردوغان وعبد الله جول بتأسيس حزب العدالة والتنمية وهو حزب معتدل موالي لأوروبا، وإن كان محافظا.

(2) انظر:
Rikke H. Haugbølle and Francesco Cavatorta, "Beyond Ghannouchi. Islamism and Social Change in Tunisia", Middle East Report, No. 262 (Spring 2012), pp. 20-25.

(3) انظر:
Berna Turam, Between Islam and the State: The Politics of Engagement (Stanford: Stanford University Press, 2007), p. 139.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. يبدو أن مثال تركيا يثبت لنا أن ما يحدد طريقة تطور شكل معين من أشكال الإسلام السياسي هو تطور البيئات المعينة التي تعمل فيها الأحزاب السياسية وليس العكس.

سياسات العدالة والتنمية وحركة النهضة

بالنظر إلى المسارات التاريخية المختلفة التي سار فيها الحزبان، فإن حزب حركة النهضة من دون شك هو جهة فاعلة لازالت تبحث عن أجندة سياسية واضحة، ولا تزال تبحث عن يوم تقوم فيه بتصفية الحسابات مع ماضيها. هذا الوضع مفهوم بالنظر إلى اللحظة التاريخية التي يواجهها الحزب الإسلامي التونسي؛ حيث إنه في خضم عملية إعادة تحديد للتأثيرات المؤسسية والسياسية لما يسمى بالربيع العربي في بلاد يبدو أنها حققت– أكثر من البلاد الأخرى بالمنطقة– تقدما كبيرا من حيث القطيعة مع النظام السابق. وإن أمكن الاستدلال بوضوح على خصائص حزب العدالة والتنمية من أفعاله تجاه الحكومة على مدى العشر سنوات الماضية، من أجل تحليل هذا التحول التدريجي لحزب حركة النهضة، سواء من حيث الأيديولووجية أو البرامج السياسية، فإنه من المفيد البدء بتحليل الإجرائين التأسيسيين له: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي[1] والنظام الأساسي لحزب حركة النهضة.[2] وبرغم إدراكنا أن هذه المصادر قديمة، إلا أن اختيار هاتين الوثيقتين أملاه عدم وجود بيان رسمي واضح لانتخابات 2011. يشار حاليا إلى الإجرائين التأسيسيين باعتبارهما الوثيقتين اللتين تقدمان الفكر السياسي لحزب حركة النهضة على موقعه الإلكتروني الرسمي. ورغم عدم وجود مصادر حديثة تحدد مواقف حزب حركة النهضة الأيديولوجية والسياسية، إلا أن فكر الغنوشي يمكن أن ينوب عنها. إن أعماله البارزة كمفكر وكاتب، بالإضافة إلى المقابلات والبيانات التي صدرت بعد عودته إلى تونس، يمكن أن تكون مقياسا مفيدا لاستكشاف التغييرات– إن وجدت– التي مرت بها الحركة منذ إنشائها.

العدالة والتنمية وحركة النهضة

العنصر الأول الذي يفرق بين الحزبين هو المصطلحات المستخدمة في شرح فكرهما السياسي. ويرتبط هذا العنصر بعلاقة كل من حزب العدالة والتنمية وحزب حركة النهضة بالثقافة الإسلامية والدين الإسلامي. يعلن حزب العدالة والتنمية ببساطة عن نفسه أنه حزب «محافظ ديموقراطي»، على الرغم من أنه بلا شك يستلهم القيم الإسلامية الثقافية والأخلاقية، وأن أصوله هي نوع من الأيديولوجية الإسلامية. وهذا يعني أنه

(1) Al-bayan al-ta'sisi li Harakat al-Ittijah al-Islami, last retrieved in Arabic from: <http://www.nahdha.info/arabe/Sections-artid-98.html> on March 25, 2012.

(2) Al-qanun al-asasi li Harakat al-Nahda, last retrieved in Arabic from <http://www.nahdha.info/arabe/Sections-artid-97.html> on March 25, 2012.

اتخذ خطوة قادته لأن يكون أكثر شمولا، وأن يتخذ مواقفا أكثر انفتاحا عما كان في الماضي، خاصة في قضايا السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية. على النقيض، نجد أن المصطلحات التي يستخدمها الغنوشي في وصف أهداف حزبه مستعارة مباشرة من المفاهيم الأساسية في الثقافة الإسلامية. أول هدف من الأهداف السياسة التي يقول حزب حركة النهضة أنه يريد تحقيقها هو «تحقيق مبدأ سيادة الشعب وتكريس الشورى». ومصطلح الشورى مصطلح ورد في القرآن ويشير إلى تشاور المؤمنين داخل المجتمع الإسلامي فيما يتعلق بالشؤون الدنيوية لمجتمعهم. في الفكر الإسلامي المعاصر، تعد الشورى هي «النسخة الإسلامية» من المجلس البرلماني. في الفقرة الخامسة من الوثيقة نفسها، ذكر أيضا أن طموحا سياسيا آخر لحزب حركة النهضة هو «إشاعة روح الوحدة العربية والإسلامية والتوعية بقضايا الأمة الأساسية، حتى يوضع حد لحالة التنافر والانفصال والتجزئة، وتركز الجهود على قضايانا المصيرية والنضال من أجل تحقيق الوحدة الشاملة ودعم كل الخطوات الجادة على دربها، وإيلاء أهمية كبرى لوحدة أقطار المغرب العربي». في هذه الفقرة، يستدل بوضوح على استخدام المصطلحات الإسلامية، كما تظهر الرغبة في مخاطبة المجتمع الإسلامي ككل، وقبل كل شيء، المسلمون بشمال أفريقيا. بالانتقال إلى الجزء الرابع من النظام الأساسي لحزب حركة النهضة المتعلق بالمجال الثقافي- تدعو النقطة الأولى إلى «ترسيخ الهوية العربية الإسلامية وتجذيرها باعتبارها شرطا من شروط النهضة وإيلائها المكانة التي تستحقها تجسيدا لمقتضيات دستور البلاد وقوانينها، واعتبارا لكون الإسلام قيما وحضارة منهج حياة واللغة العربية وعاء للثقافة الوطنية». من هذه الجملة، نستنتج عنصرين آخرين يميزان رسالة النهضة: الدعوة إلى شكل من أشكال القومية التي تتجاوز الحدود التونسية لتشمل القومية العربية، مع إشارة ضمنية للشريعة الإسلامية باعتبارها وسيلة لتنظيم حياة المجتمع. إن الإشارة إلى الأمة العربية تنبع من حقيقة أن اللغة العربية هي وعاء الرسالة الإسلامية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تعتبر ميراثا للفكر القومي العربي الذي تطور في الخمسينيات والستينيات. من وجهة النظر هذه، يبدو أن حزب حركة النهضة يتميز بدافع أيديولوجي أكبر، في حين أن حزب العدالة والتنمية يقدم نفسه باعتباره قوة سياسية براجماتية ذات برامج واضحة ومحددة في مختلف مجالات السياسة العامة، ويشير على وجه الحصر إلى السياق التركي، من دون وجود أساس عرقي (مثلما فعل حزب حركة النهضة مع العنصر العربي)، أو ديني (إسلامي).

فيما يتعلق بالإشارة إلى القيم الإسلامية في تنظيم وإدارة الحياة العامة، تعد طريقة ممارسة السلطة والمثل العليا للدولة التي يجسدها الحزبان ذات أهمية حاسمة. هذه النقطة ليست

واضحة تماما في الوثائق الرسمية لحزب حركة النهضة كالمواقف التي أعرب عنها مباشرة رئيسه الغنوشي. بالتأكيد، تمت مراجعة جزئية للآراء التي أعرب عنها قبل سقوط بن علي، وهذا يرجع إلى دخول حزب حركة النهضة إلى المشهد السياسي التونسي.[1] منذ ذلك الحين، أظهر حزب حركة النهضة بعض الخصائص التي يطلق عليها المتخصصون «التخلص البراجماتي من الراديكالية».[2] في الوقت نفسه، في الفقرة المذكورة أعلاه من النظام الأساسي لحزب حركة النهضة التونسي، ذكر الإسلام باعتباره «منهج حياة»، مما يعني أن العنصر الديني لا ينبغي قصره على الحياة الخاصة، وإنما ينبغي أن يكون مرجعية لدستور الدولة. خلال سنوات منفاه الاختياري، أعرب الغنوشي مرارا عن أفكاره حول دور الدين في الدولة، مؤكدا على أنه: «نحن نرفض مفهومكم [الغربي] والذي هو فصل الدين عن الحياة الاجتماعية».[3] عند تقييم دستور التونس الصادر عام 1988، قال الغنوشي أن تعديلين اثنين فقط سيكونان كافيين ليكون الدستور متوافقا مع وجهة النظر السياسية لحزب حركة النهضة: الأول هو أن تكون كل قوانين الدولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والثاني هو إنشاء مجلس إسلامي للتأكد من توافق القوانين التي يصدرها البرلمان مع الشريعة الإسلامية.[4] في كتابه المعنون «الحريات العامة في الدولة الإسلامية»، يعرّف الغنوشي فكرته عن الدولة بوصفها «ديموقراطية إسلامية»،[5] تتعايش فيها سمات النظم الديموقراطية مثل الانتخابات الحرة والسيادة الشعبية مع احترام أحكام الشريعة باعتبارها «السلطة التشريعية العليا»،[6] وتنشيط دور المساجد باعتبارها مراكز للحشد الشعبي. وفي هذا تناقض صارخ مع موقف حزب العدالة والتنمية التركي من هذه القضية. هذا النموذج بالتحديد من الديموقراطية الإسلامية يمكن أن يكون بديلا لديموقراطية أردوغان المحافظة في تركيا، على الأقل من الناحية النظرية.

يعلن حزب العدالة والتنمية ببساطة عن نفسه أنه حزب «محافظ ديموقراطي»، على الرغم من أنه بلا شك يستلهم القيم الإسلامية الثقافية والأخلاقية، وأن أصوله هي نوع من الأيديولوجية الإسلامية.

فكأننا نقول أنه في الجدال السياسي الدائر حول الدستور الجديد، يبدو أن حزب حركة النهضة قد نحى هذه القضايا جانبا بصورة

(1) تمت إجازة الحزب في الأول من مارس عام 2011.

(2) انظر:
Jillian Schwedler, "Can Islamists Become Moderates? Rethinking the Inclusion-Moderation Hypothesis", World Politics, Vol. 63, No. 2 (April 2011), pp. 347-376.

(3) "Rached Ghannouchi: 'Pour qoui je suis islamiste'", L'Express, April 29, 1993.

(4) Hamdi, The Politicisation of Islam, p. 126.

(5) المرجع نفسه، ص 102.

(6) Rachid Ghannouchi, "The Participation of Islamists in a Non-Islamic Government", John J. Donohue and John L. Esposito, Islam in Transition: Muslim Perspectives, (Oxford: Oxford University Press, 1982), p. 273.

جزئية، مقدما تنازلات للجهات التونسية الأخرى الفاعلة اجتماعيا وسياسيا. ومع ذلك، فإن الغنوشي دائما ما يصر على الحاجة إلى بذل جهد جماعي لإقامة حكومة إسلامية، أدت هذه الأفكار الأساسية المختلفة إلى رؤيتين مختلفتين للدولة- إلى حد ما- حيث إن مبدأ العلمانية التي تأسست عليه تركيا هو محل شك في حالة تونس. في تركيا، لا يحظى مبدأ العلمانية بالاحترام فحسب، بل روج له أردوغان بنفسه خلال زيارته لتونس ولمصر بعد سقوط نظامي بن علي وحسني مبارك السابقين،[1] إلا أن هذا التكرار لتأكيد أردوغان على العلمانية هو تحديدا ما يتعارض مع رؤية حزب حركة النهضة للمستقبل.

تستند استدامة نموذج حزب العدالة والتنمية على مستوى من النمو الاقتصادي لا مثيل به في الشرق الأوسط كله وعلى نطاق أوسع في حوض البحر المتوسط.

بناء على هذا، فإنه من تلك الأسس تنشأ المعارضة المحتملة بين نموذج الحكم الذي تتبناه حركة الإخوان المسلمون عموما، والتي يعد حزب حركة النهضة التونسي جزءا منها، وبين ما يسمى بالنموذج التركي. رفض الغنوشي ضمنيا دعوة أردوغان للعلمانية الجديدة لتكون أساسا للنظام الدستوري والمؤسسي الجديد في تونس. وإن كان قد أعرب عن تأييده لإقامة جمهورية ديمقراطية، تحترم جميع الهويات في الدولة، وأعلن بوضوح أنه قد غيّر كثيرا من وجهات نظره فيما يتعلق بكتاباته التي يعود تاريخها إلى فترة منفاه في لندن، ففي الأشهر التي تلت سقوط بن علي، أعرب الغنوشي عن رفضه لوجهات النظر التي يتبناها حزب العدالة والتنمية. معارضا دعوة أردوغان لإقامة دولة علمانية، قال الغنوشي أنه بما أن الثقافة الإسلامية جزء مهم من تونس، كما هو الحال بالتأكيد، فإنه لا يمكن استبعادها في مرحلة ما بعد بن علي.[2] فيما يتفق مع هذا الإفتراض، أضاف أن تطبيق شكل معتدل من الشريعة في تونس سيكون أفضل من العلمانية الجديدة التي اقترحها حزب العدالة والتنمية.[3] مع ذلك، لابد من القول بأن حزب حركة النهضة في وقت لاحق أعلن رسميا أنه لا نيه لدية لتطبيق الشريعة، إلا أنه في الواقع مصمم على الإبقاء على المادة الأولى من الدستور كما هي.[4] بالتالي، من البديهي أنه ليس من المستبعد إمكانية اللجوء إلى استخدام الشريعة الإسلامية كمصدر قانوني. بينما أقر الغنوشي بأن تركيا تمثل أقرب نموذج مرجعي لحالة تونس، إلا أنه أكد أن البلدين يمران بسياقين مختلفين وأنه لا حاجة

(1) "Erdoğan offers 'Arab Spring' neo-laicism", Hürriyet, September 15, 2011.

(2) "Ghannouchi: State does not have right to monopolize Islam", Today's Zaman, September 23, 2011.

(3) "Tunisian Islamist in favor of mild Shariah", Hürriyet, October 7, 2011.

(4) "Nahda battles to implement vision of exile", Financial Times, March 29, 2012.

لنموذج علماني خالص في تونس.[1] جزء من المشكلة له علاقة بتقييم مبدأ العلمانية حيث إن موقف حزب حركة النهضة مختلف عن موقف حزب العدالة والتنمية بسبب الميراث التاريخي المختلف، إلى حد ما لأن التعريف الفرنسي للعلمانية التي تم تطبيقها في كل من تونس وتركيا -وإن مع بعض اختلافات- تم إدخالها على النظام التونسي على خلفية الاستعمار القاسي.[2]

يترتب على ذلك، واعتمادا على الموقف التاريخي المضاد للنفوذ الاستعماري الغربي، هناك أيضا نوع من الميل لهوية العالم الثالث في أيديولوجية حزب حركة النهضة. وبينما أن تركيا في السنوات الأخيرة قد شرعت في تبني سياسة خارجية أكثر استقلالا عن حلفائها الغربيين التقليديين، إلا أن حزب العدالة والتنمية لا يبدو أنه يتخذ مواقف قوية معادية للغرب. بدلا من هذا، فإن حزب العدالة والتنمية يقدم نفسه للناخبين باعتباره الحزب الوحيد المؤيد للغرب تأييدا حقيقيا في تركيا في مشهد سياسي يبدو فيه أن العناصر القومية تندفع نحو مزيد من الانفصال عن أوروبا. ورغم أن الغنوشي لم يضع نفسه في صراع مفتوح مع الغرب، فإنه على الأقل من المشكوك فيه أن تتحرك السياسة الخارجية لحزب حركة النهضة نحو تبني مواقف مؤيدة للغرب. فمثلا، ازداد الاهتمام ببناء إطار من التضامن والتعاون مع البلدان الأخرى في المغرب العربي، وهو ما يتفق أكثر مع الأساس الأيديولوجي للحزب إذا ما قورن بالتقارب البراجماتي لحزب العدالة والتنمية بالعالم العربي. إن العملية التي تسمى «العثمانية الجديدة» التي يتولاها حزب أردوغان لا تتم في الواقع بدافع الشعور المشترك بالإنتماء إلى نفس الإطار من القيم الثقافية والدينية،[3] بل هي نهج واقعي وعملي للسياسة الخارجية التركية لأسباب استراتيجية واقتصادية. بهذا المعنى، فإن جدول أعمال السياسة الخارجية للحزبين ينبع من افتراضات مختلفة ويسلط الضوء على أسس ثقافية مختلفة لحزب حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية.

أخيرا، فإن النموذج التركي للتنمية ليس سياسيا فقط وإنما اقتصادي أيضا. تستند استدامة نموذج حزب العدالة والتنمية على مستوى من النمو الاقتصادي لا مثيل به في الشرق الأوسط كله وعلى نطاق أوسع في حوض البحر المتوسط. ويرجع هذا بدون شك للخصائص التركية التاريخية والبنيوية، إلا أنه يعتمد أيضا على التكيف التدريجي للإسلام السياسي التركي مع بيئته. في حين أننا سلطنا الضوء على الانعكاسات الاجتماعية للشخصية الفردية التي يروج لها حزب العدالة والتنمية، إلا أن هذه الخصوصية تبدو أكثر وضوحا في مجال الاقتصاد.

(1) "No need for secularism in Tunisia: Ghannouchi", Hürriyet, December 24, 2011.

(2) "Tunisian Islamist in favor of mild Shariah", Hürriyet, October 7, 2011.

(3) وفي هذا تغيير جزئي مقارنة بالحزب الذي يتزعمه أربكان.

إن دعوة فتح الله گولن،[1] أهم منظرين الإسلام التركي، لاستغلال الفرص التي تتيحها الليبرالية الاقتصادية من أجل الإندماج بشكل أفضل مع النظام التركي أدت إلى درجة أعلى من القدرة على العمل التجاري بين العديد من الأفراد الذين ينتمون إلى رسالة الإسلام التركي.

في نفس الوقت، كان حزب العدالة والتنمية قادرا على استغلال إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في برنامج تنمية سياسي واقتصادي كبير، بما يعزز من نموها. إن القوة الأكثر ديناميكية التي تدعم حزب العدالة والتنمية في تركيا اليوم هي في الواقع الطبقة الجديدة من الرأسماليين المحافظين اجتماعيا.[2] يمثل هذا عنصرا جديدا في العالم الإسلامي، وهو ما أدي بالمحللين إلى صياغة مصطلح «الكالفينية الإسلامية»،[3] في صياغة مفهوم ماكس فيبر للعلاقة المتبادلة بين الكالفينية وتطور الرأسمالية في أوروبا. تتمثل قاعدة الدعم لحزب العدالة والتنمية بجيل جديد من رجال الأعمال، لا سيما بمنطقة الأناضول، وكذلك الناخبين المحافظين الأقرب إلى قيم الإسلام وممارسته.

(1) فتح الله گولن هو زعيم أهم حركة اجتماعية إسلامية في تركيا، ويعد واحدا من المخططين لحزب العدالة والتنمية. للمزيد من المعلومات، انظر:
Contributions of the Gülen Movement, Conference Proceedings (London: Leeds Metropolitan University Press, 2007).

(2) Gamze Çavdar, "Islamist 'New Thinking' in Turkey: A Model for Political Learning?", Political Science Quarterly, Vol. 121, No. 3 (Fall 2006), p. 483.

(3) انظر:
Islamic Calvinism: Change and Conservatism in Central Anatolia, European Stability Initiative, September 19, 2005.

بينما حزب حركة النهضة يحظى بشعبية أكبر بين الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا، وبسبب ميله لأيديولوجية العالم الثالث، فقد كان دائما معاديا للرأسمالية، وإن كان بطريقة مستترة نوعا.[4] وردت إشارة في النظام الأساسي للحزب إلى «اقتصاد وطني قوي مندمج يعتمد أساسا على إمكاناتنا» حتى الوصول إلى تحقيق «الإكتفاء الذاتي»، فضلا عن دعم «التعاون بين الأقطار العربية والإسلامية وخاصة المغاربية». بالإضافة إلى وصف الغنوشي للحاجة إلى مزيد من الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، والاقتصادات الغربية، في بيان صدر مؤخرا، أكيد فيه على رغبته في بناء اقتصاد أقوى في منطقة المغرب العربي، وتحويل تونس إلى مركز إقليمي للتمويل الإسلامي من أجل تقليل الاعتماد على الاقتصادات الغربية.[5] مع ذلك، تشهد تونس مرحلة جديدة من التنمية تبرز فيها فئة جديدة من الشباب المتعلمين تعليما عاليا. تولي هذه الفئة اهتماما كبيرا بالقيم الإسلامية باعتبارها نموذجا مرجعيا لسلوكها في الحياة الخاصة والاجتماعية، إلا أنها تتميز أيضا برؤية اقتصادية ليبرالية. يمكن القول أن هذا النوع الجديد من الإسلام الاجتماعي يمثل عنصرا حاسما في إجماع حزب حركة النهضة، ولهذا السبب تغير موقف حزب حركة النهضة حيال الرأسمالية لتلبية الأنواع

(4) Robin Wright, "Islam and Liberal Democracy: Two Visions of Reformation", Journal of Democracy (April, 1996), p. 71.

(5) "Ghannouchi: State does not have right to monopolize Islam", Today's Zaman, September 23, 2011.

الجديدة من المطالب ولتكييف نفسه مع السياق التونسي الجديد.[1] تظل الحقيقة أنه من وجهة النظر المحلية، يولي حزب حركة النهضة اهتماما أكبر لدور الدولة في الاقتصاد، وفي المقام الأول، لمفهوم الكيان الجمعي نظرا للدور النظري الذي تعطيه للمجتمع بدلا من الفرد. وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، يبدو أن الحزب يعطي أولوية لتنمية اقتصاد متكامل مع الدول العربية والإسلامية الأخرى بحوض البحر المتوسط. في هذا الصدد، يبدو أنه بالإمكان مقارنة خطاب حزب حركة النهضة بخطاب أربكان وتأسيسه لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية،[2] في حين أن حزب العدالة والتنمية- بالمقارنة- منح امتيازا لدور المؤسسات الخاصة، وشجع الاستثمارات والتجارة، وخاصة مع أوروبا. بالفعل يستفيد حزب العدالة والتنمية من الفرص الناشئة في الشرق الأوسط لتوسيع اقتصاده، لكن ليس بهدف إقامة جبهة اقتصاد إسلامي على أساس أيديولوجي.

لم يقم حزب حركة النهضة - خصوصًا في المراحل الأولى من نشاطه- بتطوير رؤية اقتصادية حقيقية، بصرف النظر عن الإشارات العامة للتعاون القومي العربي والإسلامي وللعدالة الاجتماعية. وهذا هو السبب أيضا الذي جعل الحركة في الثمانينيات من القرن العشرين تقترب من المثل العليا للخمينية، والتي تمكنت من معالجة القضايا الاقتصادية والعمالية بوجهة نظر إسلامية وتحديدا في الوقت الذي تعاني فيه تونس من صعوبات تتعلق بأزمة اقتصادية. دفع هذا حزب حركة النهضة إلى الاقتراب من النقابات والحركات اليسارية التونسية،[3] ومن ثم وضع فكرة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية تختلف عن الأفكار المحافظة والرأسمالية لحزب العدالة والتنمية. الآن، بعد أن تغير الإطار التونسي، ستكون القضايا الاقتصادية هي الأكثر حساسية من بين القضايا التي على حزب حركة النهضة أن ينجح في إدارتها. نظرا للصعوبات الاقتصادية التي مرت بها تونس بعد ثورة 2010-2011 والأزمة العالمية التي أضرت باقتصاد جميع دول العالم، يجب أن تشكل القضايا المتعلقة بالاقتصاد والعمل أولوية في جدول أعمال الحكومة، إذا ما أرادت أن تنجح في عملية التحول الديموقراطي والحفاظ على الإجماع

الآن، بعد أن تغير الإطار التونسي، ستكون القضايا الاقتصادية هي الأكثر حساسية من بين القضايا التي على حزب حركة النهضة أن ينجح في إدارتها.

(1) انظر أيضا:
Haugbølle and Cavatorta, "Beyond Ghannouchi: Islamism and Social Change in Tunisia".

(2) انظر:
Berdal Aral, "An Inquiry into the D-8 Experiment: An Incipient Model of an Islamic Common Market?", Alternatives: The Turkish Journal of International Relations, Vol. 4, No. 1-2 (Spring-Summer 2005), pp. 89-107.

(3) Christopher Alexander, "Opportunities, Organization and Ideas: Islamists and Workers in Tunisia and Algeria", International Journal of Middle East Studies, Vol. 32, No. 4 (November 2000), p. 472.

الشعبي. وبالتالي، وإلى حد كبير سيكون الحكم على حزب حركة النهضة على أساس سياساته الاقتصادية. في تونس، كما هو الحال في تركيا، أتاحت الإصلاحات الاقتصادية- التي تمت خلال العقود القليلة الماضية- فرصا جديدة لشريحة محدودة من المجتمع فقط، وفي مرحلة حالية تتسم بالليبرالية والتعددية السياسية، يتوقع أن تمتد هذه الفرص لجميع فئات المجتمع. بالتالي، فإن حزب حركة النهضة سوف يحتاج إلى تلبية مطالب هذه الأطراف الجديدة الفاعلة اجتماعيا، وفي نفس الوقت، هو بحاجة إلى تعزيز روح المبادرة لديهم باعتبار أن «التصنيع الذي يقوده القطاع الخاص يعد ضروريا ما لم يكن شرطا كافيا لوضع الأسس الاقتصادية للديموقراطية المستدامة».[1]

إن تطور الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في تركيا قطع شوطًا أكبر مما قطعه في تونس، كما كان أكثر انسجامًا مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

استنتاجات

أبرز هذا التحليل مدى التشابه بين السياقات البنيوية التونسية والتركية، ليس هذا فقط وإنما أيضا مدى الاختلاف بين حركات الإخوان المسلمين في المغرب – حزب حركة النهضة التونسي كما في دراستنا – ونموذج حزب العدالة والتنمية. ورغم أنهما يبدوان ظاهريا نموذجين متشابهين للإسلام السياسي، إلا أن التحليل الأكثر تفصيلا يأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية الاجتماعية والتاريخية المؤسسية لكلا البلدين، ويسلط الضوء على نقاط انطلاق مختلفة نشأ عنها رؤيتان متعارضتان للإسلام وعلاقة هاتين الرؤيتين بالسياسة. إن تطور الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في تركيا قطع شوطا أكبر مما قطعه في تونس، كما كان أكثر إنسجاما مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. من جانبه، لا يزال حزب حركة النهضة التونسي يبدو مشابها للحركة الإسلامية في طورها الانتقالي نحو النضج السياسي الكامل، كما يفهم من الاسم الكامل للحزب «حزب حركة النهضة»، وهو ما يشير لكونها حركة، بينما كلمة حزب تستخدم للدلالة على كونها حزبا سياسيا. لهذا السبب، هناك اختلافات جوهرية بين حزب العدالة والتنمية وحزب حركة النهضة. فبإشارتنا إلى الأول، يمكننا أن نتحدث عن حزب سياسي مستوحى من الإسلام وقيمه، في حين أنه يمكننا أن نشير إلى الأخير على أنه تعبير صرف عن الإسلام السياسي. إن شخصية الغنوشي هي أقرب إلى شخصية الداعية المصري الشهير يوسف القرضاوي،[2] منها إلى شخصية رئيس

(1) Robert Springborg, "The Political Economy of the Arab Spring", Mediterranean Politics, Vol. 16, No. 3 (November 2011), p. 427.

(2) والتي منها أن الغنوشي هو نائب رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. قد يكون حزب حركة النهضة نفسه نموذجا للإسلام السياسي في المغرب العربي، بخصائصه المحددة فيما يتعلق بمفهومه للدولة والعلاقات مع العالم العربي الإسلامي ومع الغرب، وبرؤيته الاقتصادية، وإشارته إلى المجتمع المدني على أنه الأمة. لا يعني هذا أن الإسلام السياسي التونسي والحزب السياسي التونسي لا يمكنهما خوض عملية التحول، لكنه يعني أن تطوره قد بدأ لتوه.

إن الكثير من التطور المستقبلي للإسلام السياسي في تونس وبقية شمال أفريقيا سيعتمد على الإطار المؤسسي الذي سيتشكل بعد أن تهدأ موجات الربيع العربي. في حين أن الحركات الإسلامية نفسها سوف تشرع في تشكيل الترتيبات المؤسسية الجديدة، ويمكن أن تؤثر التغييرات في الإطار المرجعي على تطور ما يسمى بالأحزاب الإسلامية، كما حدث في تركيا. في هذه اللحظة، ورغم أن حزب حركة النهضة قد أشار إلى تركيا عدة مرات باعتبارها نموذجا يحتذي به (وبالتالي كان يشير إلى التقارب الواضح)، فإن الشروط المسبقة لتكرار نموذج العدالة والتنمية في تركيا في تونس، على الأقل على المدى القصير، ليست متوافرة. لا يزال على تونس أن تكمل عمليتها الديموقراطية ولا يزال على الإسلام السياسي التونسي أن يبرهن على التزامه بتغيير مواقفه السابقة، رغم أنه غير إلى درجة كبيرة مواقفه تجاه بعض القضايا مثل دور الشريعة الإسلامية في الدستور. وبالإضافة إلى هذا، على الحزب أن يوازن بين مطالب العلمانيين التي تأتي من خصومه اليساريين والليبراليين مع مطالب أخرى أعربت عنها الأطراف الأكثر ميلا للتيار المحافظ في الإطار الإسلامي نفسه.

من جانبه، يمكن أن يعد حزب العدالة والتنمية جهة تتطلع إلى توسيع نفوذها في المغرب العربي تحت مظلة كونها «نموذجا» وليس بكونها نموذجا لحزب حركة النهضة. إن تصريحات الغنوشي عن العلمانية والسياقات الاجتماعية الثقافية المختلفة بين تركيا وتونس، في حين أنها لا تدل على اختلاف تلقائي بين البلدين والحزبين، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى تطبيق عملي مختلف جدا للقيم الإسلامية في الحياة السياسية، مما يجعل المنافسة بين الطرفين، إن لم تكن لا مفر منها، إلا أنها على الأقل محتملة بالتأكيد.